

خالد حنفي يبحث ورئيس غرفة تجارة الأردن خليل الحاج توفيق التحضيرات لانعقاد "مؤتمر أصحاب الأعمال والمستثمرين العرب"



ونوه الأمين العام باستضافة المملكة الأردنية الهاشمية، الدورة (20) لمؤتمر أصحاب الأعمال والمستثمرين العرب، وبرعاية سامية من لدن جلالة الملك عبد الله الثاني، معتبرا أن "المؤتمر يشكل منصة هامة من أجل تعزيز واقع الاستثمارات العربية البينية، بالإضافة إلى جذب الاستثمارات الأجنبية، حيث تمتلك الأردن والبلدان العربية مقومات هامة لاجتذاب المشاريع الاستثمارية الضخمة في مختلف القطاعات سواء في القطاعات التكنولوجية، أو في قطاعات الطاقة والزراعة والطاقة المتجددة والقطاع السياحي وغيرها من القطاعات الاستراتيجية الحيوية".

ونوه حنفي إلى أن "مرحلة التعاون الاقتصادي المقبلة بين الدول العربية يجب أن تتخطى مفهوم التبادل التجاري والاستثماري التقليدي، حتى تصل إلى مرحلة التحالف الاستراتيجي، وذلك عبر الإعداد الحقيقي لإنشاء الاتحاد الجمركي وتوحيد المواصفات القياسية للسلع والخدمات، مما سوف يزيد من القدرة التنافسية للدول العربية والنمو الاقتصادي".

المصدر (اتحاد الغرف العربية)

التقى أمين عام اتحاد الغرف العربية، الدكتور خالد حنفي، في مقر الاتحاد في بيروت، رئيس غرفة تجارة الأردن، خليل الحاج توفيق، حيث جرى خلال اللقاء البحث في التحضيرات الجارية لانعقاد المؤتمر (20) لأصحاب الأعمال والمستثمرين العرب في مدينة عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، خلال الفترة 18-19 تشرين الأول (أكتوبر) 2023، بتنظيم مشترك بين اتحاد الغرف العربية وغرفة تجارة الأردن وجامعة الدول العربية، وتحت الرعاية السامية لجلالة الملك عبدالله الثاني، ملك المملكة الأردنية الهاشمية، ومشاركة رسمية بارزة من الأردن ومن البلدان العربية، بالإضافة إلى الوزارات والجهات الرسمية المختصة في الدولة المضيفة، والدول العربية، وغرف التجارة والصناعة والزراعة في العالم العربي، والغرف العربية - الأجنبية المشتركة، وأصحاب الأعمال والمستثمرين العرب والأجانب، بالإضافة إلى المصارف ومؤسسات التمويل.

ونوه رئيس غرفة تجارة الأردن، إلى "أهمية مؤتمر أصحاب الأعمال والمستثمرين العرب الذي سوف يركز على التعرف على مناخ وبيئة الاستثمار والسياسات والحوافز والتشريعات الحديثة في الأردن والدول العربية لجذب الاستثمارات".

واعتبر أن "ما نشهده اليوم من ثورة رقمية خلقت اقتصادات جديدة، ووضعت قواعد جديدة للأسواق، تستدعي من جميع البلدان العربية ولا سيما القطاع الخاص العربي إلى تأهيل بنيته وأخذ زمام المبادرات غير التقليدية، باعتباره يملك قوارب العبور لاستيعاب هذا التطور المحوري"، مؤكدا على "أهمية البناء على التجارب القائمة الناجحة لتجاوز التحديات الجديدة مع تفاقم اللامساواة، وتحويل الأوطان العربية من مجتمعات استهلاكية إلى مجتمعات منتجة، مما سيخلق فرصاً وفيرة جديدة ومبدعة لرجال الأعمال من الجيل الجديد".

واعتبر أن "هذه الفعالية التي سوف تضم نخبة من كبار رجال الأعمال وأصحاب الفكر الاقتصادي في الدول العربية لا شك في أن لها دوراً في بلورة رؤى وأفكار ومشاريع تخدم أهدافنا وتوجهاتنا في دعم وتعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية بين الدول العربية، وإيجاد كتلة تجارية اقتصادية في ما بينها، وهو الهدف والمطلب الذي أصبح أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى".

من جانبه، رحّب أمين عام الاتحاد في مستهل اللقاء برئيس غرفة تجارة الأردن خليل الحاج توفيق، مثنيا على الدور الذي يلعبه منذ تسلمه رئاسة غرفة تجارة الأردن، في سبيل تعزيز دور القطاع الخاص الأردني، معتبرا أن "غرفة تجارة الأردن من الغرف التي لها دور بارز ومميز داخل اتحاد الغرف العربية، حيث تعتبر من الغرف المؤثرة داخل مجلس إدارة الاتحاد، وتحرص دائماً على العمل مع كافة الأطراف العربية من أجل تعزيز جهود التكامل الاقتصادي العربي. أضف إلى ذلك فإن غرفة تجارة الأردن من الجهات الفاعلة داخل الأردن ولها دور فعال على صعيد المشاركة مع مؤسسات القطاع العام في رسم السياسات المتعلقة بقطاعات التجارة والخدمات بما فيها تقنية المعلومات والاتصالات، والمشاركة في وضع الاستراتيجيات والخطط اللازمة لتنفيذها. كما أنها من الجهات المساهمة في جهود تنمية التجارة والخدمات وتعزيزها بما في ذلك للمشاريع المتوسطة والصغيرة".

Khaled Hanafi and the President of the Jordan Chamber of Commerce Khalil Hajj Tawfiq discuss preparations for the "Arab Businessmen and Investors Conference"

The Secretary-General of the Union of Arab Chambers, Dr. Khaled Hanafi, met at the Union's headquarters in Beirut with the President of the Jordan Chamber of Commerce, Khalil Haj Tawfiq, during which they discussed the ongoing preparations for the 20th Conference of Arab Businessmen and Investors in Amman, the Hashemite Kingdom of Jordan, during the period 18-19 October 2023, jointly organized by the Union of Arab Chambers, the Jordan Chamber of Commerce and the League of Arab States, and under the high patronage of His Majesty King Abdullah II, King of the Kingdom of Saudi Arabia. Jordan's Hashemite Summit, and prominent official participation from Jordan and Arab countries, in addition to the ministries and competent official authorities in the host country, Arab countries, chambers of commerce, industry and agriculture in the Arab world, joint Arab-foreign chambers, Arab and foreign business owners and investors, in addition to banks and financial institutions. The President of the Jordan Chamber of Commerce noted the importance of the Arab Business Owners and Investors Conference, which will focus on identifying the investment climate and environment, policies, incentives, and modern legislation in Jordan and the Arab countries to attract investments."

He considered that "what we are witnessing today of the digital revolution has created new economies and set new rules for markets, which requires all Arab countries, especially the Arab private sector, to rehabilitate its structure and take the reins of non-traditional initiatives, as it owns transit boats to accommodate this pivotal development," stressing "the importance of building on successful existing experiences to overcome new challenges with the exacerbation of inequality, and transforming Arab countries from consumer societies to productive societies, which will create abundant new and creative opportunities for businessmen of the New generation." He considered that "this event, which will include a group of senior businessmen and economic thinkers in the Arab countries, undoubtedly has a role in crystallizing visions, ideas and projects that serve our goals and orientations in supporting and strengthening trade and economic relations between Arab countries, and creating an economic trade bloc among them, a goal and demand that has become more urgent than ever."

For his part, the Secretary-General of the Union welcomed at the beginning of the meeting the President of the Jordan Chamber of Commerce Khalil Hajj Tawfiq, praising the role he has played since assuming the presidency of the Jordan Chamber of Commerce, in order to enhance the role of the Jordanian private sector, considering that "The Jordan Chamber of Commerce is one of the chambers that have a prominent and distinctive role within the Union of Arab Chambers, as it is considered one of the influential chambers within the Board of Directors of the Union, and is always keen to work with all Arab parties in order to enhance Arab economic integration efforts. In addition, the Jordan



Chamber of Commerce is an active player in Jordan and has an active role in participating with public sector institutions in formulating policies related to trade and services sectors, including information and communication technology and participating in the development of strategies and plans necessary for their implementation. It is also a contributor to the development and promotion of trade and services, including for SMEs."

The Secretary-General noted that the Hashemite Kingdom of Jordan hosted the 20th session of the Arab Businessmen and Investors Conference, under the patronage of His Majesty King Abdullah II, considering that "the conference constitutes an important platform for enhancing the reality of inter-Arab investments, in addition to attracting foreign investments, as Jordan and the Arab countries have important elements to attract huge investment projects in various sectors, whether in the technological sectors, or in the energy, agriculture, renewable energy, tourism sector and other sectors." Vital Strategy".

Hanafi pointed out that "the next stage of economic cooperation between Arab countries must go beyond the concept of traditional trade and investment exchange, until it reaches the stage of strategic alliance, through the real preparation for the establishment of the customs union and the unification of standards for goods and services, which will increase the competitiveness of Arab countries and economic superiority."

Source (Union of Arab Chambers)



بينها". وألقى مدير إدارة التكامل الاقتصادي في جامعة الدول العربية، الدكتور بهجت أبو النصر كلمة تناول فيها أهمية ومزايا تفعيل مبدأ تراكم المنشأ في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى "حيث يساهم تطبيق تراكم المنشأ في تعزيز التجارة بين الدول الأعضاء وتنظيمها بشكل أفضل، كما أنه يوفر رؤية أفضل للقدرة الإنتاجية في المنطقة وتعزيز الميزة التنافسية لكل بلد عضو. كما يعمل على تشجيع الشركات الصغيرة والمتوسطة على التصدير للدول العربية من خلال توفير الحوافز والفرص التي يمكن إتاحتها من خلال تفعيل مبدأ تراكم المنشأ".

ونوه إلى أن "تراكم المنشأ يساعد على التنفيذ الكامل لأحكام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وتحقيق هدفها الأهم بزيادة حجم التجارة العربية البينية بين الدول الأعضاء، وإتاحة فرص تعميق التكامل بين الاقتصادات العربية، وبذلك تستطيع الدول الأعضاء أن تصل إلى التطبيق الفعال والاستفادة الكبيرة من قواعد المنشأ في إطار المنطقة. كذلك تكمن أهمية تراكم المنشأ في منح الدول العربية الأعضاء الحصول على مكانة أفضل في سلاسل التوريد العالمية". من جهته أوضح رئيس غرفة تجارة الأردن، خليل الحاج توفيق، أن "الدول العربية تستورد بما لا يقل عن تريليون دولار سنوياً من البلدان الأجنبية، بينما يستورد الأردن على سبيل المثال لا الحصر سنوياً بقيمة 4 مليار دولار مواد غذائية، في حين أن حجم التجارة البينية العربية متواضع لاعتبارات عديدة منها ما هو سياسي ومنها ما هو متعلق بالعوائق الجمركية التي تفرضها الدول والتي كلها عوامل تحد من تعزيز واقع التبادل التجاري".

ودعا الحاج توفيق إلى "الإسراع في استكمال كافة متطلبات تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ومن أهمها الوصول إلى الاتحاد الجمركي العربي، والتفعيل الكامل لاتفاقية تحرير تجارة الخدمات، وتطوير آليه فض المنازعات والرصد والمتابعة"، مشدداً على "وجوب إشراك القطاع الخاص العربي في عملية اتخاذ القرار، باعتباره شريكاً أساسياً في تحقيق وتنمية التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي، وذلك من خلال إشراكه في المفاوضات

نظم اتحاد الغرف العربية بالشراكة والتعاون مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ورشة عمل مشتركة، على هامش مؤتمر "المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص ودورها في التنمية المستدامة" وذلك بتاريخ 18-7-2023 بمقر اتحاد الغرف العربية بالعاصمة اللبنانية بيروت. وقد شارك في ورشة العمل ممثلين عن الغرف القطرية العربية، وممثلي القطاع الخاص والشركات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى خبراء إقليميين في مجال تراكم المنشأ.

وتحدث في مستهل جدول أعمال ورشة العمل، أمين عام اتحاد الغرف العربية الدكتور خالد حنفي، فأشار إلى أنه "على الرغم من نجاح جهود الدول العربية على صعيد خفض التعريفات الجمركية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، لا تزال هناك حاجة لبذل جهود أكبر للتغلب على الأثر غير المواتي للتدابير غير الجمركية التي تغطي نحو 50 في المئة من المبادلات التجارية العربية".

واعتبر أن "تشابه هيكل الإنتاج، وانخفاض مستويات التنوع الاقتصادي، وارتفاع تكاليف الشحن، وتراجع تنافسية الصادرات أهم التحديات التي تواجه تعزيز العلاقات التجارية بين الدول العربية"، مشدداً على "أهمية الإسراع باستكمال متطلبات تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وتعزيز الاستثمارات البينية، والتوجه نحو تطوير سلاسل قيمة إقليمية، والاستفادة من التجارب الدولية المتميزة لتعزيز التجارة العربية البينية".

وقال: هناك خطوات جدية كبيرة المطلوب من البلدان العربية تنفيذها، في سبيل التخلص من المعوقات التي لا تزال تواجه تعزيز واقع التجارة العربية البينية، من أجل الانتقال خطوة خطوة نحو الاتحاد الجمركي، مروراً بالسوق العربية المشتركة، ومن ثم في ما بعد الوصول إلى الاتحاد والتكامل الاقتصادي".

ونوه إلى أنه "على الرغم من أن الدول العربية سبقت بطروحاتها تكتلات اقتصادية هامة اليوم مثل الاتحاد الأوروبي الذي تجاوز حجم التبادل التجاري بين بلدانه حدود 70 في المئة، لكن للأسف ما يزال حجم التجارة العربية البينية لا يتجاوز حدود 10 إلى 15 في المئة وهو رقم ضئيل بالمقارنة مع ما تمتلكه وتخزنه البلدان العربية من مقومات ومقدرات هائلة لتعزيز التبادل التجاري في ما



الأستاذ محمد الصباح، حيث تهدف الاتفاقية إلى تعزيز إطار التعاون بين الجهتين، ونشر ثقافة الاقتصاد الرقمي وتعزيز التجارة الالكترونية بين البلدان العربية.
المصدر (اتحاد الغرف العربية)

التجارية وفي مراحل العمل على تطوير البيئة التشريعية والتنظيمية الداعمة لتحرير التجارة البينية".

وهدف ورشة العمل إلى رفع الوعي بين ممثلي القطاع الخاص بأهمية تطبيق مبدأ تراكم المنشأ والاستفادة من المميزات التفضيلية في حال تفعيله في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وقد ركزت العروض المرئية التي تم تقديمها من جانب المشاركين في ورشة العمل، على أهمية ما يلي:

1. نشر الوعي بين ممثلي القطاع الخاص بأهمية الاستفادة من مبدأ تراكم المنشأ المنصوص عليه في اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، والاستفادة من المميزات التفضيلية التي تمنح في حال تطبيقه.

2. تسليط الضوء على أهمية تطبيق مبدأ تراكم المنشأ بشكل فعال بين الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والذي سيؤدي إلى الارتقاء بحجم التجارة العربية البينية، ومن ثم تحقيق مزيد من الرفاهية للدول العربية الأعضاء.

3. تبادل المعلومات وأفضل الممارسات فيما يخص مبدأ تراكم المنشأ.

4. التعرف على الخبرات العملية للدول التي تطبق تراكم المنشأ في إطار اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، أو في إطار اتفاقيات أخرى مثل اتفاقية أغادير، والفائدة العائدة عليها جراء تطبيقه.

- زيادة الوعي حول مبدأ تراكم المنشأ وأهميته والفوائد العائدة على القطاعين العام والخاص في حال تفعيله.

- تحديد الفرص والتحديات الرئيسية لتطبيق مبدأ تراكم المنشأ.

- مناقشة وتحديد دور الدول في تطبيق تراكم المنشأ وتشجيع القطاع الخاص على الاستفادة من المميزات التفضيلية جراء تفعيله.

- تعزيز التعاون بين الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ومن ثم زيادة حجم التجارة العربية البينية.

اتفاقية تعاون

تجدر الإشارة إلى أنه جرى خلال ورشة العمل توقيع اتفاقية تعاون بين "اتحاد الغرف العربية" ممثلاً بأمينه العام الدكتور خالد حنفي، وشركة DIRECT VENTURES ممثلة برئيسها التنفيذي



Joint workshop between the Union of Arab Chambers and the League of Arab States on the accumulation of origin within the framework of the Greater Arab Free Trade Area "Opportunities and Challenges"



The Union of Arab Chambers, in partnership and cooperation with the General Secretariat of the League of Arab States, organized a joint workshop, on the sidelines of the conference "Social Responsibility of the Private Sector and its Role in Sustainable Development" on 18-7-2023 at the headquarters of the Union of Arab Chambers in the Lebanese capital, Beirut. The workshop was attended by representatives of the Qatari-Arab Chambers, representatives of the private sector and SMEs, as well as regional experts in the field of origin accumulation.

Speaking at the beginning of the workshop's agenda, the Secretary-General of the Union of Arab Chambers, Dr. Khaled Hanafi, pointed out that "despite the success of the efforts of Arab countries in terms of reducing tariffs within the framework of the Greater Arab Free Trade Area, greater efforts are still needed to overcome the unfavorable impact of non-tariff measures that cover about 50 percent of Arab trade exchanges."

He considered that "the similarity of production structures, low levels of economic diversification, high shipping costs, and low export competitiveness are the most important challenges facing the strengthening of trade relations between Arab countries," stressing "the importance of accelerating the completion of the requirements for the implementation of the Greater Arab Free Trade Area, promoting intra-Arab investments, moving towards developing regional value chains, and benefiting from distinguished international experiences to promote inter-Arab trade."

He said: There are great serious steps required of the Arab countries to be implemented, in order to get rid of the obstacles that still face the enhancement of the reality of intra-Arab trade, in order to move step by step towards the customs union, passing through the Arab common market, and then later reaching the union and economic integration."

He pointed out that "although the Arab countries preceded important economic blocs today, such as the European Union, which exceeded the volume of trade exchange between its countries within the limits of 70 percent, but unfortunately the volume of intra-Arab trade does not exceed the limits of 10

to 15 percent, which is a small number compared to what the Arab countries possess and store of the enormous assets and capabilities to enhance trade exchange among themselves."

The Director of the Economic Integration Department at the League of Arab States, Dr. Bahjat Abu Al-Nasr, delivered a speech in which he addressed the importance and advantages of activating the principle of accumulation of origin within the framework of the Greater Arab Free Trade Area, "as the application of accumulation of origin contributes to promoting trade among member countries and better regulating it, as it provides a better view of the productive capacities in the region and enhances the competitive advantage of each member country. It also works to encourage small and medium enterprises to export to Arab countries by providing incentives and opportunities that can be made available by activating the principle of accumulation of origin."

He pointed out that "the accumulation of origin helps to fully implement the provisions of the Greater Arab Free Trade Area and achieve its most important goal of increasing the volume of intra-Arab trade among member states, and providing opportunities to deepen integration among Arab economies, so that member states can reach effective application and benefit greatly from the rules of origin within the framework of the region. The importance of accumulation of origin also lies in giving Arab member states a better position in global supply chains."

For his part, the President of the Jordan Chamber of Commerce, Khalil Haj Tawfiq, explained that "Arab countries import at least one trillion dollars annually from foreign countries, while Jordan, for example, imports 4 billion dollars annually worth foodstuffs, while the volume of intra-Arab trade is modest for many considerations, including what is political and some of which is related to customs barriers imposed by countries, all of which are factors that limit the enhancement of the reality of trade exchange."

Hajj Tawfiq called for "speeding up the completion of all requirements for the implementation of the Greater Arab Free

Trade Area, the most important of which is access to the Arab Customs Union, the full activation of the Agreement on the Liberalization of Trade in Services, and the development of the dispute settlement mechanism, monitoring and follow-up," stressing that "the Arab private sector must be involved in the decision-making process, as a key partner in achieving and developing intra-Arab trade and economic integration. This is done by involving it in trade negotiations and in the stages of work to develop the legislative and regulatory environment that supports the liberalization of intra-regional trade.

The workshop aimed to raise awareness among representatives of the private sector of the importance of applying the principle of accumulation of origin and benefiting from preferential advantages if activated within the framework of the Greater Arab Free Trade Area:

1. Raising awareness among representatives of the private sector of the importance of benefiting from the principle of accumulation of origin stipulated in the Agreement on the Facilitation and Development of Trade Exchange among Arab Countries, and benefiting from the preferential advantages granted if applied.

2. Highlighting the importance of effectively applying the principle of accumulation of origin among the member states of the Greater Arab Free Trade Area, which will lead to upgrading the volume of intra-Arab trade, and thus achieving more welfare for the Arab member states.

3. Exchange of information and best practices regarding the principle of accumulation of origin.

4. Identify the practical experiences of countries that apply the accumulation of origin within the framework of the Agreement on the Facilitation and Development of Trade Exchange among Arab Countries, or within the framework of other agreements such as the Agadir Agreement, and the benefit accruing to them as a result of its application.

- Raising awareness about the principle of accumulation of origin, its importance and the benefits to the public and private sectors if activated.

- Identify the main opportunities and challenges for the application of the principle of accumulation of origin.

- Discuss and define the role of states in applying the accumulation of origin and encourage the private sector to benefit from the preferential advantages as a result of its activation.

- Enhancing cooperation among the Arab member states of the Greater Arab Free Trade Area and thus increasing the volume of intra-Arab trade.



Cooperation Agreement

It is worth noting that during the workshop, a cooperation agreement was signed between the "Union of Arab Chambers" represented by its Secretary-General, Dr. Khaled Hanafi, and DIRECT VENTURES, represented by its CEO, Mr. Mohammed Al-Sabbah, where the agreement aims to strengthen the framework of cooperation between the two sides, spread the culture of the digital economy and promote e-commerce among Arab countries.

Source (Union of Arab Chambers)

